اميركية تدرج في «وثيقة تفاهم» توقعها واشنطن وتل ـ ابيب، ويلتزم بها الطرفان خلال أي تحرك نحو المؤتمر، أو خلال انعقاده. والضمانات هي:

«١ ـ التعهد بالاصرار خلال المحادثات مع الاتحاد السوفياتي والصين على ضرورة اعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل، قبل بدء أعمال المؤتمر الدولي، وبعدم حضور هذا المؤتمر اذا لم تستجب موسكو وبكين لهذا الطلب.

«٢ ـ التعهد بأن [يعقد] مؤتمر السلام الدولي المقترح... بلا شروط مسبقة، و [ان] يؤدي، بسرعة، الى مفاوضات مباشرة ثنائية عربية ـ اسرائيلية على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ وعلى أساس مضمون معاهدة كامب ديفيد ومبادرة ريغان التي أعلنت في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢.

«٣ ـ التعهد بأن لا تمارس الولايات المتحدة أي ضغط على اسرائيل لاقناعها بقبول مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر الدولي المقترح.

«٤ ـ التعهد بانسحاب الوفد الاميركي من المؤتمر، اذا تحول هذا المؤتمر الى هيئة دولية تسعى الى فرض حلول على المتفاوضين العرب والاسرائيليين، أو اذا حاولت احدى الدول الكبرى، من خارج منطقة الشرق الاوسط، فرض آرائها على المتفاوضين، أو اذا تحول المؤتمر الى هيئة تعرقل الوصول الى أي اتفاق بين المتفاوضين...

«٥ ـ ان الادارة الاميركية مستعدة لتوقيع مذكرة رسمية أميركية ـ اسرائيلية تتضمن هذه التعهدات والضمانات، ومستعدة، أيضاً، لتأكيد التزام الولايات المتحدة بضمان التفوق العسكري التكنولوجي لاسرائيل على الدول العربية، في المدى المتوسط والطويل» (**القبس**، ١٢/٨/١٩٨٧).

وعلى الرغم من هذه الضمانات، الا ان شامير كرر رفضه القاطع للمؤتمر، على أرضية اقتناعه باقتراحه السابق بأن تسوية النزاع يمكن ان تبدأ في مؤتمر رباعي يكون بديلاً للمؤتمر الدولي، ويضم اسرائيل والاردن ومصر والولايات المتحدة وفلسطينيين من الضفة وغزة لا علاقة لهم بـ م.ت.ف. للتوصل الى اتفاق على تطبيق الحكم الذاتي، وفقاً لما نصت عليه اتفاقيتا كامب ديفيد.

عندئذٍ، طرح المبعوث الاميركي على رئيس الحكومة الاسرائيلية «البديل» الأميركي، الذي ينسجم، في معظمه، مع اقتراح شامير سالف الذكر، مع اضافة بعض عناصر التطوير. فالمشروع الاميركي يتمحور حول تسوية مرحلية في الضفة والقطاع، تنص على منح الفلسطينيين «حكماً ذاتياً» موسعاً خلال فترة «قد تكون أقل من خمس سنوات»، يعمل خلالها على تجميد بناء المستوطنات، والغاء حالة العداء بين الاردن واسرائيل، واستبدال الحكم الاسرائيلي بادارة اسرائيلية ـ اردنية مشتركة ضمنها عناصر فلسطينية «مقبولة»، وفي مرحلة لاحقة يتم توقيع معاهدة سلام بينهما (**المصدر نفسه**، ١١ و ١٢/٨/١٩٨٧).

غير ان الجانب الاميركي يرى ان نجاح هذه الصيغة مرهون بانضمام طرف ثالث اليها، هو الطرف الاردني. فاذا قبل الملك حسين وأعلن موافقته الرسمية عليها، يكون وافق، تلقائياً، على المفاوضات الثنائية المباشرة مع اسرائيل، وفي الوقت عينه يكون أعطى الاميركيين والاسرائيليين الحجة المناسبة لنسف فكرة المؤتمر الدولي من أساسها. لكن الموقف الاردني لا يزال على حاله الرافض للتفاوض المباشر، الا في اطار مؤتمر دولي. وهو موقف يشكل، حتى الآن، «الضلع الغائب» الذي يريده الاسرائيليون والاميركيون لاكمال مثلث التسوية.

والواضح ان سياسة واشنطن تضغط بكل السبل لتحقيق صيغة كهذه، والا لما طرحتها بديلاً في هذا الوقت بالذات، وبعد ان استأثرت فكرة «الدولي» بأولويات الاهتمام والتحرك الدوليين على مدى الشهور العديدة الماضية. ويدعم هذا الاستنتاج ما أعلنه مسؤولون اسرائيليون، في اثناء تواجد هيل في اسرائيل. فقد نسبت الاذاعة الاسرائيلية الى مدير مكتب رئاسة الوزراء، يوسف بن ـ اهارون، قوله ان زيارة هيل ترمي الى اشعار الدول العربية «بأن فكرة المؤتمر الدولي قد وضعت على الرف...» (**الشرق الاوسط**، لندن، ١١/٨/١٩٨٧).

محمود الخطيب